TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.1/Add.1
21 November 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الأولى
جنيف، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى
(١٨-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

المقرر: السيد آتسويوكي أوكي (اليابان)

إضافة

المتحدثون:

مدير شعبة التجارة الدولية
نائب رئيس اجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة
المغرب (عن المجموعة الأفريقية)
بنما (عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
باكستان (عن المجموعة الآسيوية والصين)
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
الاتحاد الروسي
منظمة المستهلكين الدولية
أثيوبيا
المكسيك
الصين
بنغلاديش

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

الفصل الثاني

القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- كانت معروضة على اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثائق التالية:

"القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/2 وAdd.1)؛

"التوصيات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة" (TD/B/COM.2/EM/L.2)؛

"تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" (TD/RBP/CONF.4/15) (وثيقة معلومات أساسية).

بيانات عامة

٢- أشار **مدير البرامج الأقدم لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية** إلى ولايات الأونكتاد المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة وإلى الوثائق التي أُتيحت بشأن هذه القضية للجنة، فناقش آثار العولمة والتحرير على سياسة المنافسة والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقال إن الأمانة نظمت في إطار دورة اللجنة مناقشة لفريق من الخبراء ضمَّت عروضا قدمها كل من السيدة أ.غاشويري (كينيا) حول "المشاكل التي تواجهها السلطات المسؤولة عن المنافسة فيما يتصل بمجتمع الأعمال (التجربة الكينية)"، والسيدة ك. كوربيل (فنزويلا) حول "دور السلطة المسؤولة عن المنافسة في تشجيع إنشاء ميدان متكافئ للجهات الفاعلة في السوق" والسيد م. بن فرج (تونس) حول "تجارب تونس في تنفيذ قانون وسياسة المنافسة لديها". وأضاف قائلا إن مهام اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال هي إجراء مداولات عامة بشأن هذه القضية، واتخاذ قرارات بشأن التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء، وتوفير إرشادات واسعة لعمل اجتماعات الخبراء المقبلة في ميدان قانون وسياسة المنافسة.

٣- وتحدث **نائب رئيس اجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة**، نيابة عن رئيس هذا الاجتماع، فعرض تقرير اجتماع الخبراء والتوصيات المتفق عليها في هذا الاجتماع الذي عُقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقال إنه تم خلال المشاورات التي أُجريت خلال الاجتماع، تقديم عروض حول التحديات التي تواجهها السلطات المسؤولة عن المنافسة في تنفيذ قانون وسياسة المنافسة. فقد تحدث ممثل للجنة الأوروبية عن معالجة القيود السعرية الرأسية، وتناول فريق خبراء من فنزويلا وتونس وسلوفينيا وفرنسا موضوع تطبيق قانون المنافسة على الاحتكارات والمشاريع ذات

الحقوق الخاصة؛ وتناول خبير من وزارة العدل في الولايات المتحدة موضوع حماية المعلومات السرية. وتلت ذلك مناقشات ثرية حول هذه القضايا وأُشير بوجه خاص إلى طرق العمل العملية التي استخدمها الخبراء في المشاورات غير الرسمية. ثم عرض التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء (TD/B/COM.2/EM/L.2) التي تتضمن عدة توصيات مقدمة إلى اللجنة.

٤- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن مجموعته تعقد أهمية كبيرة على مسألة قانون وسياسة المنافسة، وإن البلدان الأفريقية تقوم الآن بإصلاحات عميقة في هذا الميدان وإنها اهتمت كثيرا بالمشاورات الحكومية الدولية التي أُجريت خلال اجتماع فريق الخبراء المنشأ في إطار مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية. وأضاف قائلا إن البُعد الدولي للممارسات التجارية التقييدية والافتقار إلى الموارد البشرية وإلى الهياكل المؤسسية المناسبة في أفريقيا يشكلان على المستوى الوطني، عوائق أمام الجهود المبذولة في هذا الميدان. ولهذه الأسباب، يعتبر تقديم المساعدة التقنية بشأن المنافسة وحماية المستهلكين أمراً أساسياً في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل صوغ قانون وسياسة بشأن المنافسة، كما أوصى بذلك المؤتمر الاستعراضي الثالث والأونكتاد التاسع في الفقرة ٩١ '٣' من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، التي أولت أفريقيا درجة خاصة من الاهتمام.

٥- وقال إن مجموعته تؤيد تماماً التوصيات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة وتقدّر إلى حد كبير العمل الذي قام به الاجتماع في التوصل إلى تقارب في الآراء في هذا الميدان. وأضاف قائلا إن طرق عمل اجتماع الخبراء ينبغي أن تكون نموذجاً لاجتماعات خبراء الأونكتاد الأخرى وإن تمويل كلفة اشتراك خبراء من البلدان النامية سوف يضمن سماع مجموعة واسعة من الآراء في مداولات اجتماعات الخبراء.

٦- وأعرب عن تأييد مجموعته لعمل الأونكتاد المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية ولأنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة لصالح البلدان المهتمة بالأمر في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وقال إن مجموعته ترى، علاوة على ذلك، أن الأونكتاد يوفر أنسب محفل لمعالجة مسألة قوانين وسياسات المنافسة.

٧- وأشار المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** (بنما) إلى ما تتسم به قوانين سياسة المنافسة من أهمية في إنشاء اقتصاد سوق يعمل بشكل جيد، وفي تعزيز القدرة التنافسية الدولية للصناعات الوطنية. وقال إن من المهم أن تسعى قوانين المنافسة إلى عدم إحداث اضطراب في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. وشدد أيضا على أهمية المساعدة الدولية في تطوير القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالمنافسة، وشكر أمانة الأونكتاد لما قدمته من مساعدة فيما يتصل بسن قوانين المنافسة وإنشاء السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة. وأضاف قائلا إن مجموعته سُرَّت كثيرا لنوعية عمل اجتماع الخبراء الذي عُقد في الأسبوع السابق، وإن كانت تأسف لعدم حضور عدد كاف من خبراء البلدان النامية بسبب عدم توفر الأموال. وقال إن مجموعته تؤيد تأييدا كاملا مواصلة عمل الأونكتاد في ميدان قانون وسياسة المنافسة.

٨- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (باكستان) إن من غير السهل على البلدان النامية بوجه خاص أن تضمن سيادة بيئة تنافسية وعدم اضمحلال فوائد التحرير من جراء ظهور ممارسات تجارية تقييدية. وللقيام بهذه المهمة، من الضروري تقديم مساعدة تقنية لايجاد قوانين ومؤسسات سليمة. وبالتالي، فإنه يؤيد تماما توصية اجتماع الخبراء القاضية بأن تواصل الأمانة أنشطتها في مجال التعاون التقني طبقا للقرارات ذات الصلة. وأضاف قائلا إن من الضروري التصدي للنزعات المناهضة للمنافسة الناشئة عن الأسواق المحلية والخارجية على السواء. وإن عملية التحرير والتغييرات التكنولوجية قد زادت إلى حد كبير من دور الشركات عبر الوطنية. وكما نوقش في الوثيقة TD/B/COM.2/2 وAdd.1، فإن هذا الأمر قد يجعل مسألة كشف الممارسات التجارية التقييدية وإنفاذ سياسة المنافسة أكثر صعوبة، وهو يعزز ضرورة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود وطنية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ورحب بتوصية اجتماع الخبراء القاضية بأن تحضّر الأمانة لإجراء مشاورات خلال الاجتماع القادم حول الجوانب الدولية للمنافسة ومشاكل إنفاذ قانون المنافسة، بما في ذلك عمليات الاندماج والتركيز الصناعي الدولية، ورجا إعداد وثيقة أساسية تضع هذه المسألة في سياق عمليات الشركات عبر الوطنية التي تمس بشكل وثيق مسائل سياسة المنافسة، وتعدد خيارات السياسة المتاحة للبلدان المضيفة. وشدد على ضرورة تشغيل الصندوق الاستئماني بسرعة لتعزيز مشاركة خبراء من البلدان النامية، نظرا إلى أن تمثيل هذه البلدان في اجتماع الخبراء لم يكن كافيا.

٩- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى حول فائدة عمل اجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة. ولاحظ أن التوصيات المتفق عليها في اجتماع الخبراء لا تتضمن أية إشارة إلى مركز فريق الخبراء الحكومي الدولي. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة اتفقت في عام ١٩٨٠ على أن الأونكتاد محفل مناسب لمناقشة القضايا المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة. وإنه لن يبدي أي حكم بشأن القيمة النسبية للأونكتاد كمحفل إزاء المحافل المتعددة الأطراف الممكنة الأخرى لمناقشة مثل هذه القضايا.

١٠- وقال ممثل **اليابان** إن المجموعة أدت دوراً بالغ الأهمية في توجيه نظر المجتمع الدولي إلى قضية الممارسات التجارية التقييدية وأسهمت في الشفافية وفي تلاقي الأنظمة الوطنية. والأحكام الواردة في المجموعة التي تعنى بالممارسات التجارية من قبل الشركات ليست ملزمة وهذا أمر لا ينبغي تغييره في هذه المرحلة. وحيث أن قوانين وسياسات الممارسة تمثل قضية متعددة الأبعاد وجدّ معقدة، سيشترك المزيد من المنظمات الدولية في النظر فيها السنوات المقبلة. وقال إن وفده يسلم بمساهمة الأونكتاد المهمة في النهوض بالتنفيذ السلس للمجموعة، مما يعزز التوافق الدولي للقواعد ويحسن الشفافية فيما يتصل بالممارسات التجارية التقييدية في البلدان النامية. وبعد أن تناول أنشطة المساعدة التقنية المقدمة من بلده دعماً لجهود البلدان النامية في اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات الممارسة اقترح أن يصوغ الأونكتاد مناهج نموذجية بشأن سياسات المنافسة موافقة للمرحلة الإنمائية التي تمر بها البلدان ولخبرتها في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة.

١١- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن تغييرات كبيرة طرأت في مجال المنافسة وتنظيم المشاريع في بلدان رابطة الدول المستقلة. والاتحاد الروسي أدخل تغييرات إيجابية عديدة في مجال تحويل اقتصاد احتكاري بدرجة عالية وُرث عن الاتحاد السوفياتي. وقد اعتمد قانوناً لمكافحة الإحتكارات وأنشأ لجنة لمكافحة الإحتكارات وهو يعمل الآن من أجل إدخال تحسينات إضافية. بيد أن الاتحاد الروسي يفتقر إلى الأيدي

العاملة الماهرة والمؤسسات البحثية في ميدان المنافسة وبلدان رابطة الدول المستقلة لم تتلق مساعدة تقنية من الأونكتاد. لذلك، يناشد الاتحاد الروسي أمانة الأونكتاد الاستجابة إلى طلب بلدان رابطة الدول المستقلة بالمساعدة التقنية المقدم إلى الأمين العام للأونكتاد في عام ١٩٩٥. وقال إنه يأمل في أن تتعاون الدولية في العمل صوب وضع قواعد متعددة الأطراف بشأن المنافسة المشجعة على الوصول إلى الأسواق. واقترح كذلك وجوب إعداد كتيب بشأن المنافسة والاستثمار يُعنى بالممارسة التجارية التقييدية.

١٢- وقالت ممثلة **منظمة المستهلك الدولي** إن منظمتها قامت، بالتعاون مع جمعية الوحدة والتكافل المدنية في الهند مؤخراً بتنظيم حلقة دراسية بشأن "الاستثمارات" المستهلكون، التنمية والبيئة". وقالت إن الاقتصادات الأقوى هي التي ستجني أكبر فائدة من مزيد تحرير التجارة في حين أن بعض أفقر البلدان سيكون الخاسر في الأجل القصير. وفيما يتعلق بوضع اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار يجب الموازنة بين حقوق الشركات والحرية في الاستثمار وبين المسؤولية تجاه المستخدمين والمستهلكين والحكومات المحلية. ومضت تقول إن منظمة المستهلك الدولي قلقة من إباحة أن تطغى مصالح دوائر الأعمال على مصالح المستهلكين والعمال والبيئة سعياً وراء المسارعة بتوفير أكبر الحوافز الممكنة للمستثمرين. وقالت إن المنظمة تؤيد بقوة دور الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة وتقديم المساعدة التقنية. وحثت الدول الأعضاء على النظر في مناقشة لسياسة المنافسة الدولية تجري برعاية المنظمة العالمية للتجارة بغية تقوية السيادة الوطنية إزاء الشركات العالمية.

١٣- وقال ممثل **اثيوبيا** إن بلده قد بادرت بتنفيذ عملية صياغة تشريع يُعنى بالمنافسة ولذلك سيطلب من أمانة الأونكتاد توفير المساعدة التقنية الملائمة.

١٤- ووصف ممثل **المكسيك** مشاريع بلاده الهادفة إلى تطوير المنافسة الداخلية والخارجية في الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى حماية المنافسة على مستوى التجارة الخارجية وجه الانتباه إلى الإجراءات المهمة التي اعتمدها المكسيك لمكافحة الإغراق.

١٥- وأبدى ممثل **الصين** امتنانه للأمانة للعمل المنجز في ميدان قوانين وسياسات المنافسة وقال إنه يأمل في أن تستكمل الأمانة في تاريخ مبكر الدراسة التي طلبت منها وأن تعمم على كافة الأعضاء. كما أعرب عن الأمل في أن تتمكن الأمانة في المستقبل من توفير المساعدة التقنية لكافة الدول ولا سيما أقل الدول نمواً واضعة في الاعتبار الحالة التي تنفرد بها وما يتفق مع احتياجاتها.

١٦- ومضي يقول إن الصين بدأت العمل المتعلق بتشريع المنافسة في عام ١٩٨٧ وقامت، بحلول عام ١٩٩٣، بسن قوانين مضادة للمنافسة غير النزيهة. وهي تقوم الآن بعملية صقل تشريعها المتعلق بالمنافسة. وفضلاً عن الحكومة المركزية عمدت الحكومات المحلية هي الأخرى إلى اعتماد قواعد وأنظمة بشأن المنافسة. واشار إلى أن حلقات تدارس أربع بشأن المنافسة عقدت في الصين تحت رعاية الأونكتاد بمساهمة خبراء من عدد من آحاد البلدان.

١٧- وقال ممثل بنغلاديش إن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى حماية خاصة إن أُريد لها أن تكون أطرافاً فاعلة مجدية في الاقتصاد العالمي الجديد. واردف يقول إن خطوات اتخذت فعلاً صوب جعل اقتصاداتها قادرة على المنافسة عن طريق الخصخصة والتحرير. بل ذهبت إلى حد إنشاء مناطق تجارة حرة. بيد أنها تحتاج، لكي تحقق أهدافها الإنمائية، إلى مساعدة مستمرة من الأونكتاد ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية وأطراف أخرى في مجال التنمية. وأشار إلى البيان الذي أدلت به ممثلة منظمة المستهلك الدولي فقال إن بلده يمكنه التعويل على حركة المستهلك القوية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٨- أيدت اللجنة التوصيات المتفق عليها التي قدمها اجتماع الخبراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة.